

عون لـ «الأخبار»: لن أخرق خطاب القسم

قطع الرئيس ميشال عون الشك باليقين، كاشفاً لـ «الأخبار» عن قرار جدي باستخدام صلاحياته الدستورية لتعطيل الانتخابات، في حال تم فرض قانون «الستين» كإجراء واقعي. كلام الرئيس يردّ بشككٍ قاطع على من اعتبر تلويحه بالصلاحيات الدستورية مجرد مناورة

وقالت مصادر وزارية مشاركة في الاجتماعات لـ «الأخبار» إن «قانون المذهب والطوائف لحساب كتل طائفية كبيرة، وهذا يكسر صفة التمثيل ويُظهر حزب الله وحركة أمل في مظهر من تخلي عن حلفائه وساهم في عزلهم لحساب صفقة كبيرة على حسابهم، فضلاً عن أنه يزيد من التكتل الطائفي في البلد ويرسم مشهداً سيئاً لمستقبل النظام اللبناني».

مصادر في حزب القوات اللبنانية أكدت لـ «الأخبار» أن نتائج اللقاء الذي عقد في معراب أول من أمس، بين ممثلي التيار الوطني الحرّ ورئيس القوات سمير جعجع، «ستتبلور في غضون أيام، وسيكون هناك صيغة موحدة لقانون الانتخابات». وأضافت أن «اللقاء كان ممتازاً، وتمّ خلاله استعراض كل مشاريع القوانين الانتخابية»، وتبيّن أن «القانون المختلط هو الوحيد الذي يمكن أن يتقاطع حوله كل الأفرقاء»، وأننا «ناهبون إلى مشروع مختلط ثالث، يجمع بين القانون الذي تعمل عليه القوات مع التيار الوطني الحر، وبين قانون الرئيس نبيه بري، حيث نرى أن هناك نقاطاً في هذا القانون أفضل مما هي في طرحنا وكذلك العكس».

بدوره، لفت جعجع، بعد استقباله وفد كتلة اللقاء الديموقراطي والحزب التقدمي الاشتراكي التي تحول على القوى السياسية، إلى أن «الوضع في الجبل هو أساس الوضع في لبنان»، كاشفاً أنه «خلال اليومين المقبلين ستظهر النتائج النهائية لكل المباحثات الحاصلة، وسوف نكتب نحن والحزب الاشتراكي على دراسة كل الاقتراحات المطروحة للتفاهم على القانون الأفضل بينها مع الفرقاء الآخرين، لننتج في أقرب وقت ممكن إلى قانون انتخابي جديد»، بينما أكد الوزير مروان حمادة بعد اللقاء أنه «لا يجوز أن يكون هناك إغفال لمطالب التمثيل الصحيح ولا إلغاء فريق آخر»، مضيفاً أنه «كنا نشكي منذ الأساس من نوع من التهميش في الشكل والمضمون، ووجدنا أن جعجع يتشارك معنا في هذه النظرة».

(الأخبار)



عون: لا داعي لمناورة المهلك وغيرها (هيثم الموسوي)

وعلى الرغم من المشاورات المستمرة حول قانون الانتخاب، والاجتماعات المتواصلة بين النائب علي فياض والوزيرين علي حسن خليل وجبران باسيل ومستشار الحريري نادر الحريري، حيث من المقرر أن يجتمع الرباعي اليوم في وزارة المالية، إلا أن المفاوضات لم تفتح حتى الآن طريقاً للحل، في ظل انحسار النقاش حول القانون التاهيلي الذي طرحه الرئيس نبيه بري، والقانون المختلط الذي طرحه باسيل، مع ملاحظات قاسية سجلها الأفرقاء عليه، خصوصاً لجهة تقسيم المذاهب الإسلامية إلى كتل متمايزة، واعتبار المذاهب المسيحية كتلة واحدة، فضلاً عن التباينات حول تقسيم الدوائر، وعدم وجود معايير محدّدة لتحديد الدوائر والفرز بين النسبي والأكثري.

الأخيرة، «حيث تصرف وكأنه قادر على اتخاذ بعض القرارات منفرداً، من دون العودة إلى الحكومة أو إلى النقاش مع زملائه»، بينما قالت مصادر أخرى في تيار المستقبل إن «كلام الرئيس عون لا شك أحدث انزعاجاً عند الرئيس الحريري، لكننا لسنا وحدنا المعنيين في هذا الأمر. لماذا يتمّ تحميلنا مسؤولية قانون الانتخاب لنا وحدنا؟ غالبية الفرقاء امتعضوا من كلام الرئيس عون، ونحن ما زلنا نرى في كلامه حثاً على الوصول إلى قانون جديد للانتخابات وليس تهديداً حقيقياً بالفراغ». كلام المستقبل يؤكد موقف النائب وليد جنبلاط، الذي رأى أن من «غير المنطقي القول إما النسبية أو الفراغ. هناك عدة احتمالات غير هذه النظرة الأحادية».

المطلقة، والكل يعلم أن هذا القانون سيجعلني وفريقي نخسر مقاعد أكثر من كتلة نيابية أخرى، لكن عدالة التمثيل وصحته تفترضان توضيحات جدية من الذين يريدون مستقبلاً أفضل للبلاد، ومع ذلك، طرحوا أفكاراً حول قانون مختلط بين النسبية والأكثريّة، وقلنا للجميع إننا مستعدون للبحث بما يسمح بإقرار قانون جديد وليس لتضييع الوقت».

وأكد عون أنه «لا مبرر إطلاقاً لعدم إنجاز قانون جديد في أسرع وقت، وفي حال اعتقد البعض بأن تضييع الوقت يلزمننا بإجراء الانتخابات وفق قانون الستين، فهذا البعض لا يعرفني، وكلامي واضح وحاسم، بأنني، ومن موقعي كرئيس للجمهورية مؤتمن على الدستور، لن أسمح بحصول ذلك».

وتجدر الإشارة إلى أن عون أكد بعد لقائه أمس الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، فديريكا موغريني، أن «الانتخابات النيابية ستجرى في موعدها، وفق قانون يتجاوب وتطلعات اللبنانيين في تمثيل يحقق التوازن ولا يقصي أحداً»، فيما أكدت موغريني بعد لقائها الرئيس نبيه بري أنها بحثت مع رئيس المجلس (بشكل خاص، الجهود والعمل الجاري لإنجاز قانون للانتخابات النيابية وإجراء هذه الانتخابات».

في المقابل، رأت مصادر وزارية بارزة في تيار المستقبل أن «الرئيس ارتكب دعة ناقصة». وأشارت مصادر في تيار المستقبل لـ «الأخبار» إلى أن «تهديد رئيس الجمهورية بالفراغ ليس مقبولاً»، معتبرة أن «كلام عون سيُدخل البلد في نقاش دستوري حول صلاحيات رئيس الجمهورية»، فضلاً عن أن «الرئيس عون يتصرف مع الجميع وكأنه صاحب القرار في أي شيء، وكان زمام الأمور في يده وحده». وأكدت المصادر أن «حديثه عن أن الفراغ أفضل من الستين والتمديد أزعج الرئيس سعد الحريري الذي يعتبر الفراغ في أي مؤسسة في الدولة غير مقبول». كذلك عبّرت المصادر عن انزعاجها من تعاطي وزير الخارجية جبران باسيل، خلال جلسة مجلس الوزراء

إعلان الرئيس ميشال عون في جلسة الحكومة، أول من أمس، عدم موافقته على إجراء الانتخابات وفق قانون «الستين» وتهديده بتعطيل الانتخابات، شغل القوى الرئيسية في البلاد، خصوصاً تلك التي تتصرف منذ أسابيع على أساس أن الوقت لم يعد متاحاً لإقرار قانون جديد، وأن العمل بدأ على درس الترشيحات وفق القانون القائم.

ورغم أن عون كان حاسماً في رفضه تنازل الحكومة أو المجلس النيابي عن دوريهما في إنجاز قانون جديد، فإن بعض المراجع في البلاد تعاملت مع الأمر على أنه مناورة، معتبرين ما قاله عون بمثابة ضغط مطلوب على بعض القوى. لكن هذا البعض يعتقد أن عون لن يمنع حصول الانتخابات وفق «الستين» إذا تعذر إقرار قانون جديد.

وقال الرئيس عون لـ «الأخبار» إنه كان واضحاً وحاسماً أمام الوزراء وأمام آخرين، بأن «ما ورد في خطاب

كيف، لمجلس عمره ثمانين سنوات أن لا يُقرّ قانوناً جديداً للانتخابات؟

عون: تضييع الوقت لن يلزمننا بالانتخابات وفق «الستين» والبعض لا يعرفني

القسم، إنما هو كلام تحت القسم، ومن يعتقد بأن بالإمكان التراجع عنه، يكون لا يعرف معنى أن الخطاب اسمه خطاب القسم». وسأل رئيس الجمهورية: «كيف يمكن أن يستمر المجلس النيابي قائماً لثمانين سنوات، ولا يكون قادراً على إقرار قانون جديد للانتخابات؟»، مضيفاً «كنت واضحاً وأكثّر، أنه لا داعي لمناورة المهمل وغيرها، وكلنا يعلم أن هذه الأمور التقنية، بما فيها احتمال حصول تأجيل تقني، أمور قابلة للمعالجة في نص القانون الجديد». ودعا عون جميع القوى إلى «عدم تضييع الوقت، والذهاب نحو إعداد قانون جديد، يصحّ التمثيل الشعبي عند جميع اللبنانيين». وقال: «أنا مع النسبية

علم وخبر

النهار ستدفع الرواتب كتعويضات

يزور وزير الإعلام ملحم رياشي النائب سليمان فرنجية في بنشعي قريباً. واللقاء هو الأول بين رئيس تيار المردة ومسؤول في «القوات اللبنانية» بعد احتدام الخلاف بينهما على خلفية الملف الرئاسي، علماً بأن عنوان الزيارة يتعلق بمشاورات يجريها وزير الإعلام مع معظم المرجعيات حول شؤون وزارته.

لقاء مالي ثلاثي

علمت «الأخبار» أن لقاءً ثلاثياً سيجتمع في الأيام المقبلة رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير المال علي حسن خليل وأمين سر كتلت التغيير والإصلاح رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان، للبحث في عدد من القضايا المالية والإدارية المرتبطة بحقوق الموظفين في الإدارات، إلى جانب الموازنة والحسابات.

أنجزت تسوية بين إدارة جريدة «النهار» ولجنة المتابعة للموظفين المصروفين، برعاية وزارة الإعلام التي جمعت ممثلين عن الطرفين. وانتهى الاجتماع إلى التوافق على أن تدفع إدارة الصحيفة الرواتب المتأخرة للمصروفين، والتي تقدر بـ 15 شهراً، مع بدل شهر إضافي، ما يجعل التوقف عن العمل تركاً فعلياً للوظيفة. وفي هذا مخالفة واضحة لقانون الطرد التعسفي الذي يقضي بدفع تعويضات تشمل أشهر إنذار وأشهر خدمة، تتفاوت بحسب سنوات الخدمة.

إلغاء مناقصة الميكانيك

تتجه الدوائر الرسمية المعنية إلى إلغاء مناقصة معاينة الميكانيك التي أثارَت ضجة كبيرة حول دفتر الشروط والأسعار. ويبدو أن الحكومة في صدد الطلب إلى الجهات المعنية بإعداد مناقصة جديدة في وقت قريب.